العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري من خلال تقارير الاستدامة (دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية)

الأستاذ الدكتور
كمال عبد السلام على
استاذ المحاسبة الخاصة
كلية التجارة – جامعة المنصورة

الدكتورة
مروه حسن حسان
مدرس المحاسبة
كلية التجارة بجامعة المنصورة

الباحث / على ابراهيم على

الملخص:

هدفت الدراسة إلى بيان بيان العلاقة بين تطبيق حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري عن عناصر الاستدامة الأساسية البيئية والاجتماعية والاقتصادية ضمن التقارير المالية وغير المالية التي تصدرها الشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية، و دراسة أهمية تقارير الاستدامة للشركات العراقية ومن ثم تحفيز هذه الوحدات نحو الاهتمام بصورة أكبر بما تقدمه من نفقات لخدمة متطلبات الاستدامة. ومن أجل تحقيق الهدف من الدراسة فقد تم اختبار فروض الدراسة من خلال تعميم مؤشر للاستدامة وتطبيقه على ٣٠ شركة من الشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية عن للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٥/١٢/٣١. وقد توصلت الدراسة من خلال اختبارات الفروض إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين (تركز الملكية، وعدد أعضاء مجلس الإدارة، و وجود لجنة المراجعة، وحجم الشركة، ومؤشر السيولة، ومؤشر المديونية، ومؤشر الربحية) ،ولا يوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين (وإستقلالية مجلس الإدارة، والفصل بين وظيفتى رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، ونوع مكتب المراجعة) والإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة من خلال التقارير السنوية للشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية.

Abstract:

The study aimed to demonstrate the relationship between the application of corporate governance and the voluntary disclosure of the basic environmental, social and economic

sustainability elements in the financial and non-financial reports issued by companies listed on the Iraq Stock Exchange. The study also examines the importance of sustainability reports for Iraqi companies, of expenditures to serve sustainability requirements. In order to achieve the objective of the study, the study hypotheses were tested through the dissemination of a sustainability index and its application to 30 companies listed in the Iraq Stock Exchange for the fiscal year ended 31/12/2015. The study found that there is a statistically significant relationship between the concentration of ownership, the number of directors, the existence of the audit committee, the size of the company, the liquidity index, the index of indebtedness, and the profitability index (there is no statistically significant relationship between) Management, separation of the functions of the Chairman of the Board of Directors and the Executive Director, and the type of audit office) and the accounting disclosure of sustainability information through the annual reports on companies listed on the Iraq Stock Exchange.

المقدمة:

مع ما يشهده العالم كله من تزايُد التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، والشركات المتعددة الجنسيات التي أصبحت تتحكم في العديد من البلدان ومواردها والتي قد تفوق إمكانيات بعضها إمكانيات العديد من الدول، ونتيجة للآثار السلبية التي خلفتها العديد من هذه الشركات من خلال عدم التخلص من مخلفاتها بطريقة صحيحه وما سببته من تشويه للبيئة، لذلك بدأت النظرة إلى هذه الوحدات تتغير، وأصبح المجتمع يطالب الوحدات أن تؤدي دوراً فعالاً في تلبية احتياجاته من خلال توفير فرص العمالة، والحد من آثار التلوث البيئي، والمساهمة بشكل فعال في تحقيق الرفاهية الاجتماعية، ذلك كله دفع إلى تغير النظرة الى هذه الوحدات، وبات ينظر إلى هذه الوحدات ومدى نجاحها من خلال مدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، ومدى وفائها بمسؤولياتها الاجتماعية، وأصبح تقييم أدائها لايقتصر على المؤشرات المالية وإنما امتد ليشمل المؤشرات غير المالية، ومن

ضمنها المؤشرات الاجتماعية.

وفي خطوة متقدمة على تحديد الإطار المفاهيمي الملائم لمحاسبة الاستدامة والتقارير الصادرة عنها، وضعت المبادرة العالمية للتقارير Global Reporting (Initiative) سلسلة من الإرشادات لإعداد تقارير الاستدامة (Sustainability Reporting Guidelines) من الممكن اعتبارها معايير مهنية عالمية في تطبيق محاسبة الاستدامة وتقاريرها. وشملت هذه الإرشادات مؤشرات عامة أو رئيسة تُطبَّق على الشركات والمنظمات باختلاف أنشطتها، وصُنِّفت إلى ثلاثة محاور رئيسة: الأول لتقييم الأداء الاقتصادي، والثاني لتقييم الأداء البيئي، والثالث لتقييم الأداء الاجتماعي.

مشكلة البحث :

تأخذ المشكلات الاجتماعية المتفاقمة في الوقت الحالي مكانًا بارزًا في المناقشات السياسية لكافة المجتمعات المتحضرة، ويعد الإفصاح عن معلومات الاستدامة من خلال تقارير السنوية وتقارير الاستدامة؛ كثيرًا من الاهتمام من النواحي البيئية والاجتماعية والاقتصادية. أما من الناحية المحاسبية، فقد تحول اهتمام المحاسبة -في مرحلة التطور التي صاحبت ظاهرة الركود الاقتصادي- من مفهوم الملكية المتمثل في تعظيم المصلحة الذاتية للمُلاَّك باعتبارها المسئولية الأولى للإدارة، إلى مفهوم الوحدة المحاسبية الذي يعتبر المُلاَّك مجرد أصحاب مصالح في الشركة. ومن ثم ركزت الإدارة في تلك الفترة على التوازن بين حقوق أصحاب المصالح والتزاماتهم؛ فعلى الرغم من وجود الربح هدفًا للمنشأة، فإن تحقيقه تحكمه قيود يرفضها المجتمع، فكان عليها أن تقبل مسئوليتها البيئية والاجتماعية المفروضة بإلزام قانوني.

وتعاني المجتمعات في المنطقة من البطالة والتلوث البيئي وغيرهما من المشكلات الاجتماعية؛ ما يدعو إلى تضافر جهود جميع أفراد المجتمع ومنظماته لحل هذه المشكلات، ومواجهة المخاطر التي تحيط بهم، بالوسائل والأساليب المتاحة. ويبرز هنا دور المحاسبة والإفصاح عن المسئولية الاجتماعية باعتبارها من الأدوات التي تساعد المنظمات على الوفاء بواجباتها تجاه المجتمع وتجاه البيئة، وتساعدها على تحقيق الاستدامة.

هدف البحث :

يهدف البحث إلى دراسة العلاقة بين حوكمة الشركات على الإفصاح الاختياري عن معلومات الاستدامة في التقارير السنوية التي تصدرها الشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية.

أهمية البحث :

يعد موضوع معلومات الاستدامة والإفصاح عنها في الشركات الاقتصادية من الموضوعات المحاسبية المعاصرة خاصة في البلاد النامية وتنبع أهمية هذا الموضوع في ضوء مايلي:

١. الاهتمام بالإفصاح عن معلومات يتعلق بالأداء الاجتماعيى والبيئي و الحوكمي والمتنوعة باعتبارها إحدى عناصر تقارير الاستدامة.
٢. يقدم أسلوب مناسب للوحدات الاقتصادية، لكي تتعرف على الكيفية التي يتم بها الإفصاح عن معلومات ضمن تقارير الاستدامة.
٣. يعد قيام الشركات بعرض معلومات عن الاستدامة وسيلة لتلبية رغبات العديد من الأطراف المختصة كالدولة والمستثمرين والمستهلكين، والمجتمع المحلي.
٤. يأتي تطبيق الإفصاح عن معلومات الاستدامة في التقارير السنوية التي تصدرها الشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية وسيلة هامة من أجل الارتقاء بالتقارير المحاسبية للشركات العراقية من خلال تحسين محتواها الإعلامي.

فروض البحث : في ضوء مشكلة البحث يمكن إشتقاق الفروض التالية:-

١. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركز الملكية والإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة من خلال التقارير السنوية للشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية.
٢. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة من خلال التقارير السنوية للشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية.
٣. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء المستقليين والإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة من خلال تقارير سنوية للشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية.
٤. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفصل بين وظيفتى رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي والإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة من خلال التقارير السنوية للشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية.
٥. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود لجنة المراجعة والإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة من خلال التقارير السنوية للشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية.
٦. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع مكتب المراجعة والإفصاح المحاسبي

عن معلومات الاستدامة من خلال التقارير السنوية للشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية.

خطة البحث : بالإضافة الى ما سبق يمكن تقسيم البحث الى :

١- مفهوم وأهمية حوكمة الشركات. ٢- مفهوم وأهمية الإفصاح الاختياري. ٣- تقارير الاستدامة.

٤- الإفصاح المحاسبي عن عناصر الاستدامة. ٥- الدراسة التطبيقية . ٦- نتائج الدراسة . ٧- توصيات البحث. ٨- المراجع

١- مفهوم وأهمية حوكمة الشركات

١/١ مفهوم حوكمة الشركات

وأشارت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، في تعريفها حوكمة الشركات، إلى أنها علاقات بين الشركة ومجلس الإدارة والملاك وكل الأطراف التي لها علاقة بها، وهي الأسلوب الذي يوفر الهيكل أو الإطار العام عن طريقه يتم تحديد أهداف الشركة، ووسائل تحقيقها، ووسائل الرقابة على النتائج والأداء، وصولا للأسلوب الناجح لممارسة إدارة السلطة، ويجب أن توفر الحوكمة حوافز مناسبة للإدارة ومجلس الإدارة، وذلك لتحقيق فعالية الرقابة، وإن وجود نظام حوكمة الشركات ذو فعالية يوفر درجة من الثقة التى أصبحت ضرورية للأداء المناسب في ظل اقتصاديات السوق.

كما أشارت مؤسسة التمويل الدولية (IFC) عام ١٩٩٩م إلى أن حوكمة الشركات هى عبارة عن "كافة القواعد التنظيمية والأعراف والممارسات التي تمكن من إضافة قيمة طويلة الأجل للمساهمين، مع تضمنها في الوقت نفسه للقيم الاجتماعية، وجذب رأس المال البشري والمالي.

ويرى باحث آخر أن الحوكمة هي النظام الذي تُدَار به الشركات والرقابة عليها، وهذا النظام يتوقف بشكل كبير على هيكل المساهمين.

٢/١ أهداف حوكمة الشركات

تستمد حوكمة الشركات أهميتها من خلال العديد من الأهداف التي يمكن للشركات، بل وللدول أيضًا أن تجني ثمارها من جراء تطبيق قواعد الحوكمة.

والتي يأتي على رأسها ما يلي:

١- خفض مخاطر الفساد المالي والفساد الإداري التي تواجهها الشركات والدول؛ ما ينعكس على معدلات الربح.

٢- تعزيز الشفافية والوضوح والدقة في القوائم والتقارير المالية التي تصدرها الشركات، وما يترتب على ذلك من توطيد ثقة المستثمرين بها واعتمادهم عليها في

اتخاذ القرارات.
٣- تشجيع كفاءة وفعالية الأداء التشغيلى، والمالي، والاجتماعي للشركات بجانب ضمان مراجعته.
٤- خلق قيمة للمساهم بجانب حماية مصالح الأطراف الأخرى من ذوي المصلحة وتفعيل التواصل معهم (الموظفون، والدائنون، والعملاء، والموردون).

٣/١ أهمية حوكمة الشركات

تظهر أهمية حوكمة الشركات في تحقيق الاستقرار والمصداقية للمؤسسات المساهمة محليا وعالميا، بالإضافة إلى تقوية العلاقة بين منشآت الأعمال وأصحاب المصالح، مع تعزيز التعاون التجاري بين الشركات داخل وخارج الدول، وفي الآونة الأخيرة تعاظمت أهمية حوكمة الشركات لتحقيق الحماية القانونية والرفاهية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، وتحقيق الرقابة الفعالة، ومهنة المحاسبة والمراجعة.

وتتجسد أهمية الحوكمة في العديد من المجالات الاقتصادية، والقانونية، والسياسية، والإدارية، والاجتماعية التي سيتم تناولها من خلال الآتي:
الأهمية الاقتصادية للحوكمة، الأهمية الاجتماعية للحوكمة، الأهمية القانونية للحوكمة، لأهمية المحاسبية الرقابية للحوكمة.

٢- مفهوم وأهمية الإفصاح الاختياري

١/٢مفهوم الإفصاح الاختياري

يعد الإفصاح الاختياري هو الإفصاح عن المعلومات التي تزيد عما يتطلبه القانون والمعايير المحاسبية وبورصة الأوراق المالية، وهو أيضا الإفصاح عن معلومات زائدة عن متطلبات الإفصاح الإجباري، بهدف توفير مزيد من المعلومات الملائمة التي تخدم أغراض المستخدم (فردًا أو مجتمعًا). وكما يعد قرار الإفصاح الاختياري قراراً تتخذه أي شركة بناء على تقييمها للتكلفة والعائد من وراء هذا الإفصاح.

وحول مفهوم الإفصاح الاختياري (الطوعي) من منظور مجلس معايير المحاسبة المالية، فأن الإفصاح الاختياري يوصف مبدئيًا بالإفصاح خارج القوائم المالية عن بنود- مالية وغير مالية- غير مطلوبة بشكل صريح سواء من قبل المبادىء المحاسبية المقبولة قبولاً عامًا (GAAP) أو قواعد هيئة الإشراف على تداول الأوراق المالية بالورصة الأمركية (SEC)، ولكنها تبدو ملائمة لاحتاجات القرار للمستخدمين، وقسمت هذه البنود إلى ست مجموعات هي: بيانات عن الشركة، وتحليلات الإدارة لبيانات الشركة، والمعلومات المستقبلية، ومعلومات عن الإدارة وحملة الأسهم، خلفية

عن الشركة، ومعلومات عن الأصول غير الملموسة التي لم يتعرف بها داخل القوائم المالية.

٢/٢ أهمية الإفصاح الاختياري

تعد عملية الاتصال داخل المنشأة عملية معقدة ومتشعبة، توجه إليها اهتمام المنظمات خاصة في ظل تطورات العصر الحالي، وقد تم التوجه بصفة خاصة للإفصاح الاختياري المتضمن في التقارير والقوائم المالية فيما يتعلق بالمعلومات المالية والإستراتيجية، والمعلومات المرتبطة بالأداء التنظيمي كأحد أدوات عملية الاتصال التنظيمي.

كما أن الإفصاح الاختياري يؤثر بطريقة مباشرة على الأداء التنظيمي، ويعد من أهم مصادر المعلومات بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية، خاصة في مرحلة تقييم المنظمة، كما في ظل تعقد متطلبات المستثمرين للمعلومات، حيث لم تعد قاصرة على المعلومات المالية، وإنما امتدت لتشمل المعلومات الاستراتيجية والمعلومات الخاصة بالأداء التنظيمي.

وللإفصاح الاختياري دورًا مهمًا في حماية المستثمرين في مواجهة السلطة المركزة في أيدي كبار المساهمين (الملاك الأغلبية)، حيث يعمل على توفير درجة كافية من الحماية للمستثمرين، بحيث يقيد السلوك الانتهازي في إعداد التقارير المالية، ويتوافق ذلك مع وجود الحافز لدى المساهمين الأغلبية في إخفاء مستوى الأداء التنظيمي في إطار إستغلال موارد المنشأة لتحقيق أهدافهم الشخصية.

٣/٢ أهداف الإفصاح الاختياري

سوف يتناول الباحث أهداف الإفصاح الاختياري كمتعلق للإفصاح عن المعلومات غير مالية التي تتطلبها تقارير الاستدامة والتي القوائم والتقارير المالية يهدف الإفصاح الاختياري إلى التحقيق الفعال لأهداف الإفصاح التي طرحتها التوصية رقم (١٠٥) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB, 1996, No.105)، وهى تنص على.

- وصف المفردات التي لم يتم الاعتراف بها في القوائم المالية، وتوفير مقاييس مهمة وصالحة لهذه المفردات بخلاف المقاييس المنشورة في القوائم المالية.
- وصف المفردات التي لم يتم الاعتراف بها، واقتراح مقياس ملائم لها.
- توفير معلومات لمساعدة المستثمرين والدائنين لتقدير المخاطر حول أي احتمالات حول ما تم الاعتراف به، وما لم يتم الاعتراف به من عناصر في القوائم المالية.
- توفير معلومات مهمة في التقارير الفترية، وأي أمور محاسبية أخرى تستلزم دراسة أعمق.

ويرى الباحث أن أهداف الإفصاح الاختيارى تتمثل في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المختلفة، ويجب أن يشترك المعدون للتقارير المالية والمستخدمون لها في بناء إطار منهجي يلبي الرغبات والاحتياجات المختلفة، وغالباً المتعارضة لكلا الطرفين، مع مراعاة التكلفة والعائد من وراء التوسع في الإفصاح.

٣- تقارير الإستدامة

تعد القوائم والتقارير المالية للشركات الأداة الرئيسية للمستثمرين وغيرهم من المستخدمين وأصحاب المصالح لاتخاذ القرارات، ومع التغير السريع في بيئة الأعمال أصبح هناك اتفاق أن تلك التقاريرلا تعبر بصورة كافية عن الأبعاد المتعددة لقيمة المنشأة في الوقت الحاضر، وظهرت الحاجة إلى الإفصاح عن معلومات غير مالية لتشمل قضايا مثل الاستدامة، وحوكمة الشركات، وإدارة المخاطر، ودور المنشأة في تحقيق الأهداف البيئية والاجتماعية، ومثل هذه القضايا لا تغطيها القوائم والتقارير المالية، ومن هنا بدت أهمية الإفصاح الاجتماعي والبيئي الذي تطور لاحقًا إلى الإفصاح عن التنمية المستدامة.

وزاد اتجاه الشركات نحو إصدار تقارير الاستدامة (CSR)، ويتضمن تقرير الاستدامة الإفصاح عن معلومات مالية وغير مالية لأصحاب المصالح الداخليين والخارجيين بخصوص أنشطة المنشأة الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، لذلك يطلق عليه أيضًا التقرير الثلاثي.

كما ركز الباحث على تقارير الاستدامة من حيث (مفهوم التنمية المستدامة، وأبعاد التنمية المستدامة، ومبادئ ومعايير الأداء التنمية المستدامة، تعريف المسؤولية الاجتماعية، وأهداف وأهمية محاسبة المسؤولية الاجتماعية، ومفهوم وتعريف تقارير الاستدامة للشركات، ومزايا تقارير الاستدامة، والمبادئ الإرشادية للإفصاح، والخصائص النوعية للمعلومات المفصح عنها من خلال تقارير الاستدامة).

١/٣ مفهوم التنمية المستدامة

إن هذا النوع من التنمية هو الذي يجسد العلاقة بين النشاط الاقتصادي واستخدامه للموارد الطبيعية في العملية الإنتاجية، وانعكاس ذلك على نمط حياة المجتمع، بما يحقق التوصل إلى مخرجات ذات نوعية جيدة للنشاط الاقتصادي، وترشيد استخدام الموارد الطبيعية، بما يؤمن استدامتها وسلامتها، دون أن يؤثر ذلك الترشيد سلبا على نمط الحياة وتطوره، ومن هنا فالتنمية المستدامة تستلزم تغيير السياسات والبرامج والنشاطات التنموية.

إن التنمية المستدامة تم توضيحها في التعريف المستخدم من قبل لجنة برونتلان (Commission Brundtlan)، فوفقا للجنة برونتلاند - الأمم المتحدة، فإن التنمية

المستدامة هي عملية استغلال الموارد، وتغيير اتجاه الاستثمارات، وتطوير اتجاه التكنولوجيا، والتغيير المؤسسي ليكونوا في انسجام، وتحسين وتعزيز الإمكانات الحالية والمستقبلية المحتملة لمقابلة الاحتياجات والتطلعات البشرية، كما ان التنمية المستدامة تسعى إلى إيجاد التوازن بين الأداء الاقتصادي والبيئي والاجتماعي.

٢/٣أبعاد التنمية المستدامة

تتمثل أبعاد التنمية المستدامة فيما يأتي:

١/٢/٣ البعد الاقتصادي

ويراد منه تحسين مستوى رفاهية الإنسان، بزيادة نصيبه من السلع والخدمات الضرورية، غير أن هذا متعذر مع محدودية الموارد المتاحة للعديد من الأقطار، ما لم تتحقق العناصر الرئيسة لهذا البعد المتمثلة في:

- توفر عناصر الإنتاج الرئيسة وفي مقدمتها الاستقرار، والتنظيم، والمعرفة، ورأس المال.
- رفع مستوى الكفاءة والفاعلية للأفراد والمنظمات المعنية بتنفيذ السياسات والبرامج التنموية.
- زيادة معدلات النمو في مختلف مجالات الإنتاج، لزيادة معدل الدخل الفردي، وتنشيط العلاقة والتغذية الراجعة بين المدخلات والمخرجات.

٢/٢/٣البعد البيئي

ويركز على حماية النظم الأيكولوجية وسلامتها، وحسن التعامل مع الموارد الطبيعية وتوظيفها لصالح الإنسان، دون إحداث خلل بمكونات البيئة المشتملة على الأرض والماء والهواء، وما يكمن فيها من مصادر طبيعية تسهم في بقاء الحياة وإدامتها وتقدمها، وتحول دون تلوثها أو استنزافها. ولتحقيق ذلك، لا بد من الاهتمام بالعناصر الآتية:

- التنوع البيولوجي من بشر، وحيوانات، وطيور، وأسماك، ونباتات، وغابات، وغيرها مما خلق الله على ظهر الأرض أو باطن البحار أو في أجواء الفضاء.
- الثروات والموارد المخزونة والمكتشفة من الطاقة بأنواعها، وباختلاف مصادرها الناضبة والقابلة للتجدد.
- تلوث البيئة بكل مكوناتها، وخاصةً الهواء، والمياه، والأراضي، وكل ما يحيط بالإنسان من فضاء خارجي، ومن منبهات سمعية وضوئية، ويقصد بالتلوث كل تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية يؤدي إلى اختلال التوزن أو الإخلال بصحة الكائنات الحية أو تؤثر سلبًا على نوعية الحياة.

٣/٢/٣البعد الاجتماعي

يشمل الأنساق والمكونات البشرية، والعلاقات الفردية والعلاقات الجماعية والعلاقات المؤسسية، وما تسهم به من جهود تعاونية، أو ما تسببه من إشكالات، أو تطرحة من احتياجات ومطالب وضغوط على النظم الاقتصادية والسياسية والأمنية، أما عناصر هذا البعد، فهي:

- الحكم الرشيد المتمثل في نمط السياسات والقواعد، ومدى الشراكة بين القطاعات الرئيسية وهي الحكومة، والقطاع الخاص، وقطاع المجتمع المدني.
- التمكين: توعية الأفراد والجماعات، الرجال منهم والنساء ،الغالبية والأقلية، بضرورة الإسهام في البناء وتعبئة طاقاتهم والمشاركة في صناعة المستقبل الذي يحلمون به لأنفسهم ولأجيالهم.
- الاندماج والشراكة لإقامة المجتمع الموحد في أهدافه، والمتضامن مسئولياته في ظل الحريات والحقوق الداعية إلى المساواة والعدل بلا تمييز أو إقصاء لاعتبارات الجنس، أو المذهب، أو اللون، أو القومية.

٤/٢/٣ مبادئ ومعايير الأداء التنمية المستدامة

ولما كانت الأنشطة المرتبطة باستدامة التنمية تتسم باتساع نطاقها، فإن تحقيق التنمية المستدامة يستند إلى مجموعة من المبادئ التي ترتبط بمجالات التنمية المستدامة، وبسبب عدم الاتفاق على مفهوم محدد للتنمية المستدامة ، وفي سبيل تحديد مبادئ للتنمية المستدامة يمكن الاسترشاد بما وضعه المجلس الدولي للتنقيب واستخراج المعادن (The International Council on Mining and Metals) (ICMM) من مبادئ خاصة بالتنمية المستدامة والتي يجب على المنشآت الالتزام بها وتتمثل تلك المبادئ في:

- تنفيذ الممارسات الأخلاقية، والمحافظة عليها وعلي نظم حوكمة المنشآت.
- دمج اعتبارات التنمية المستدامة في عملية اتخاذ القرارات داخل المنشأة.
- دعم حقوق الإنسان الأساسية واحترام الثقافات والعادات والقيم لجميع أصحاب المصالح.
- تنفيذ استراتيجية إدارة الخطر علي أساس معلومات علمية صحيحة وسليمة.
- البحث عن التحسين المستمر للأداء البيئي.
- المساهمة في التنمية الاجتماعية، والاقتصادية، والمؤسسية للمجتمعات التي تعمل بها المنشأة.
- تقديم تقارير عن التنمية المستدامة تتصف بالفعالية والشفافية للأطراف المستفيدة (الداخلية والخارجية).

٥/٣ مفهوم وتعريف تقارير الاستدامة

١/٥/٣ مفهوم وتعريف استدامة

لقد عرفت مبادراة التقرير العالمية (GRI) التقرير عن الاستدامة بأنه يمثل ممارسات القياس والإفصاح المحاسبي تجاه أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين عن الأداء التنظيمي فيما يتعلق بهدف التنمية المستدامة، ولذلك فإن التقرير عن الاستدامة يمثل مصطلحًا عامًا ومرادفًا لمصطلحات أخرى تستخدم لتوصيف التقرير عن التأثيرات الاجتماعية، والاقتصادية، والبيئية، ويجب أن يوفر التقرير عن الاستدامة تمثيلاً متوازنًا ومعقولاً لأداء الاستدامة للشركات التي تعد هذا التقرير على أن يكون ذلك شاملا المساهمات الإيجابية والسلبية، ويكمن استخدام تقارير الاستدامة المعدة وفقا لإرشادات (GRI) للأغراض الآتية:

– تقييم الأداء نحو الاستدامة مع الأخذ في الاعتبار القوانين وقواعد السلوك والمبادرات الاختيارية.

– توضيح كيف تؤثر المنظمة وتتأثر بالتوقعات حول التنمية المستدامة.

مقارنة في مجال الاستدامة داخل المنظمة وبين المنظمات المختلفة.

كما قدم مجلس الأعمال الدولي للتنمية المستدامة (WBCSD) تعريفا لتقارير الاستدامة بأنها تقارير عامة تخدم أصحاب المصالح الداخليين والخارجيين، حيث تبرز وضع الشركة وأنشطتها وفقا لأبعاد اجتماعية، واقتصادية، وبيئية.

وقد عرف التقرير عن الاستدامة باعتباره الممارسة المتعلقة بالقياس والإفصاح والمساءلة أمام أصحاب المصالح سواء داخل أم خارج الشركة فيما يتعلق بأداء الشركات تجاه هدف التنمية المستدامة، وذلك من خلال تناول جميع القضايا المهمة والتي يمكن أن تؤثر على أصحاب المصلحة، وقد أشارت الدراسة إلى وجود عناصر يجب أن تأخذها الشركات التي تقوم بالتقرير عن استدامتها لأول مرة في الاعتبارها مثل تحديد المسئول عن إعداد التقرير، وتحديد المعلومات التي سيتم التقرير عنها، وكيفية تحقيق أقصى فائدة من التقرير، والتي قد تتمثل في إمكانية الحصول على رأس المال بتكلفة أقل، وزيادة ولاء العملاء، تحسين العلاقات مع العاملين، وتخفيض التدخلات من قبل الهيئات التنظمية.

٢/٥/٣مبادرة التقرير العالمي (GRI)

بدأت محاولات إيجاد نموذج يستخدم كمعيار عالمي اختياري للإفصاح عن الاستدامة في أواخر التسعينات، وكانت الرئدة في إصدار هذا النموذج هي مبادرة التقرير العالمي (GRI)؛ ففي أكتوبر ٢٠٠٦، وقعت (٢٩٠٠) منظمة من نحو (١٠٠)

دولة -استنادًا إلى الاتفاق العالمي للأمم المتحدة- على الاتفاق، وحازت المبادرة (GRI-3) اعتماد منظمات كبيرة ورائدة في العالم، و(GRI) هي منظمة تم إنشاؤها ١٩٩٧م بواسطة اتحاد الاقتصاديات المسئولة عن البيئة (CERES)، وهي منظمة أمركية غير حكومية، وظلت تحت رعاية برنامج الأم المتحدة للبيئة (UNEP) حتي عام ٢٠٠٢م، ومنذ ذلك الحين تدار من قبل كيان مستقل، وتهدف إلى حفز التوجية الاختياري لإيجاد إطار عالمي لنظام التقارير المتعلقة بالتنمية المستدامة على جميع مستويات متخذي القرارات في المنشأة من مستوى الإدارة العليا حتي المستوى التشغيلي، سواء أكان لأغراض التقرير الداخلي أم الخارجي.

ووضعت المبادرة العالمية لتقارير الاستدامة (GRI)، سلسلة من الإرشادات، في عام ٢٠٠٦م، يمكن اعتبارها معايير مهنية مقبولة عالميًّا في مجال محاسبة الاستدامة وتقاريرها؛ إذ أصدرت (١٥) ملحقًا خُصِّص كل منها لقطاع معين، كما شملت الإرشادات (٤٩) مؤشرًا فرعيًّا رئيسيًّا تُطبَّق على الشركات والمنظمات باختلاف أنشطتها. أما الباقي -(١٩) مؤشرًا فرعيًّا- فيُطبَّق حسب طبيعة الشركة. وتم تصنيف تلك المؤشرات بنوعيها الرئيسي والفرعي إلى ٣ فئات رئيسية: الأولى لتقييم الأداء الاقتصادي، والثانية لتقييم البيئي، والثالث لتقييم الأداء الاجتماعي، على أن تُقسَّم كل فئة رئيسة من تلك المؤشرات إلى مؤشرات فرعية.

وأظهر تحليل (KPMG) أن جميع المنشآت في العينة قد استخدمت إطار إعداد تقارير الاستدامة (GRI) خلال الفترة قيد الدراسة في إعداد تقارير الاستدامة، ويبين التحليل أن المنشآت تعطي أهمية أكبر للإفصاح البيئي والاجتماعي بدلا من الإفصاح الاقتصادي في تقارير الاستدامة، حيث إن المعلومات الاقتصادية يتم عرضها في التقرير السنوي تتجنب عدم تكرار ذلك في تقرير الاستدامة، وبالنظر إلى بنود المعلومات البيئية والاجتماعية لوحظ وجود مجموعة واسعة من الاختلافات لكل نوع من الإفصاح، وهكذا يبدو أن كل شركة تفضل معايير معينة.

٣/٥/٣ مزايا تقارير الاستدامة

تشير المبادرة العالمية لإعداد تقارير الاستدامة إلى أن هناك مجموعة من المزيا التي يمكن أن تعود على منشآت الأعمال من وراء إعداد تقارير الاستدامة، والتي تمثل قوى دافعة لتحفيز المنشآت على القيام بذلك، وتتمثل هذه المزيا في الآتي:

- تحسين صورة المنشأة على مستوى الاقتصاد الدولي.
- فتح أسواق جديدة.
- تحسين العلاقات مع أصحاب المصالح.
- تحسين وسائل الاتصال الداخلي.

- تحديد أفضل للفرص والتهديدات.
- توفير رؤية للمساهمين وجمهور المتعاملين.
- الحد من الارتفاع غير المبرر في أسعار الأسهم.

٤/٥/٣ المبادئ الإرشادية للإفصاح والخصائص النوعية للمعلومات المفصح من خلال التقارير الاستدامة

أ- مبادئ محاسبة الاستدامة

تتشابه مبادئ محاسبة الاستدامة مع مبادئ المحاسبة المالية مثل:

- **مبدأ الوحدة المحاسبية**: التي يتم إعداد حسابات الاستدامة لها تتوقف على تطبيق مفهوم الاستدامة أما على المستوى الجزئي، أو على المستوى الكلي، فعلى المستوى الجزئي يتم وضع حسابات الاستدامة للمنشأة، بينما يكون على مستوى الكلي تطبق مفاهيم محاسبة الاستدامة على مستوى الإقليمي.
- **مبدأ الفترة المحاسبية**: عن أداء المنشأة نحو هدف الاستدامة يحدد فترة التقرير شهرية أم ربع سنوية أم يتم الإفصاح سنوياً، ويمكن أن يتم الإفصاح على مدى دورة حياة المنتج.
- **مبدأ وحدة القياس:** فإن وحدة القياس المستخدمة في المحاسبة الاستدامة تكون متنوعة لا تتوقف فقد على وحدة النقد، فاستخدام العوامل الاجتماعية والبيئية فب مفهوم الاستدامة يستلزم استخدام مجموعة متنوعة من وحدات القياس نظراً لأن وحدة القياس النقدي لا تلاءم تقييم الأداء الاجتماعي والبيئي للوحدة الاقتصادية.
- **مبدأ التكلفة التاريخية**: يتم تطبيق مبدأ المحافظة على رأس المال في إطار محاسبة الاستدامة، ويتضمن هذا المبدأ المحافظة على وصيانة رأس المال البيئي، والاجتماعي، والاقتصادي.
- **مبدأ الأهمية النسبية:** أما بالنسبة لمبدأ الأهمية النسبية ضمن إطار محاسبة الاستدامة، فمن غير الملائم الحصول والإقرار لكافة الآثار البيئية والاجتماعية التي تسببها المنشأة، لذلك فلابد من إعطاء أولويات لتلك الآثار اعتماداً على أهيمتها النسبة وملاءمتها لأصحاب المصالح، ومن ثم يتم تطبيق مبدأ الأهمية النسبية في إطار محاسبة الاستدامة.
- **مبدأ المحافظة على رأس المال:** أما بالنسبة لمبدأ المحافظة على رأس المال فأن من شان المنشأة المستدامة أن تحافظ على رأس المال الطبيعي سليمًا للأجيال القادمة من خلال عدم استخدام الموارد المتجددة بشكل يفوق معدل تجددها، واستخدام الموارد غير المتجددة بحذر وكفاءة مع الحرص على استمرار هذه الموارد للأجيال القادمة.

وتتشابه أدوات تحليل وتسجيل بيانات المحاسبية لأغراض الاستدامة مع أدوات وسجلات المحاسبة المالية دفتر يومية، وحسابات الأستاذ، وميزان المراجعة.

ب- الخصائص النوعية للمعلومات محاسبة الاستدامة

يجب أن تمتلك معلومات محاسبة الاستدامة خصائص نوعية، والتي حددتها (GRI) لإعلام المستخدمين بكيفية إعداد تقارير الاستدامة، وهي لا تختلف عن الخصائص النوعية للمحاسبة المالية وهذه الخصائص هي:

■**التوازن:** يجب أن يعكس التقرير الممارسات الإيجابية والسلبية للمنشأة حتى يمكن الوصول إلى تقييم موضوعي للأداء بشكل عام.

■**القابلية للمقارنة:** يجب أن تعرض المعلومات التي يتم التقرير عنها بصورة تمكن أصحاب المصالح من تحليل التغيرات التي تطرأ على أداء المنشأة خلال فترات زمينة مختلفة، و ذلك لتوقع الأداء المستقبلي لها، كما يمكنهم أيضاً مقارنة أداء المنشأة مع غيرها من المنشآت الأخرى خلال نفس الفترة الزمنية، وذلك عند اتخاذ القرارات الخاصة بالشراء أو الاستثمار.

■**الدقة:** يجب أن تكون المعلومات التي يتم التقرير عنها دقيقة وتفضيلية حتى يتمكن أصحاب المصالح من تقييم أداء المنشأة بشكل سليم.

■**التوقيت:** يجب توفير تقرير الاستدامة في توقيت محدد، بحيث تكون المعلومات الواردة بالتقرير حديثة وليست متقادمة، بما يمكن أصحاب المصالح من اتخاذ القرارات الملائمة في التوقيت المناسب.

■**الوضوح:** يجب أن تكون المعلومات التي يتم تقرير عنها قابلة للفهم بواسطة أصحاب المصالح، حيث تعد البساطة مفتاح الوضوح.

■**الموثوقية:** يجب تجميع، وتسجيل، وتحليل المعلومات الواردة بالتقرير بالشكل الذي يمكن من اختبارها ومراجعتها والتحقق من صحتها، والاعتماد عليها بواسطة متخذي القرار، وبما يحقق الجودة والثقة فيها.

٤- الإفصاح المحاسبي عن عناصر الاستدامة

تؤثر حوكمة الشركات محتوى تقارير الشركات من المعلومات المتعلقة بالاستدامة في المجتمعات المطبقة لها، ويمكن تلخيص ذلك فيما يلى.

– تعد تطبيقات حوكمة الشركات أوسع بكثير من مجرد تحسين الإجراءات الداخلية في الشركة، وهي تطبيقات مهمة بذاتها، فحوكمة الشركات تشمل طائفة واسعة من الأدوات التي تتعامل أيضا مع البيئة التي تعمل فيها الشركات، أي المشاكل المتعلقة بالتطوير المؤسسي للبلاد.

– اجتذاب الاستثمار، وتحسين التنافسية وإدارة المخاطر، تعد حوكمة الشركات أساسية أيضاً في تغيير العلاقة بين مجتمع الأعمال والدولة في الكثير من الأسواق الصاعدة.

– تساعد حوكمة الشركات على بناء أساس للنمو الاقتصادي، وخلق الوظائف، وقيادة القطاع الخاص، للحد من الفقر، وذلك بمساعدتها للدول على اجتذاب الاستثمار، وتسهيل الاصلاح المؤسسي، وتقليص فرص الفساد، وزيادة التنافسية، وحماية حقوق المساهمين.

– إن حوكمة الشركات قابلة للتطبيق على شريحة واسعة من الشركات؛ فهي لا تقتصر على الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات المطروحة أسهمها في كبريات أسواق الأسهم، بل إن كثيرًا من آليات حوكمة الشركات يمكن أن تفيد مختلف أنواع الشركات.

– تعمل الحوكمة على بناء الاستدامة في الشركات، والحفاظ على قدرتها التنافسية، كما تعد وسيلةً لتضمين بنية اتخاذ القرار في الشركة، المساءلة والمسئولية والعدالة والشفافية.

كما أن مستوى وجودة المعلومات البيئية التي تفصح عنها الشركات، إفصاحًا اختياريًّا أو إجباريًّا؛ يعتمدان على جودة آليات حوكمة الشركات المطبقة. وتعد آليات حوكمة الشركات الجيدة هي الإدارة التي تستخدمها الشركة لتحسين جودة المعلومات المفصح عنها من جانب الشركة، فتزيد المنافع التي يحصل عليها مستخدمو القوائم المالية. وتؤثر حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح البيئي الاختياري في الفصل بين منصبي المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة، وفقًا لنظرية الوكالة؛ لأن عدم الفصل بينهما سيؤدي إلى غموض المهام داخل مجلس الإدارة. أما الفصل بينهما فسيؤدي إلى فاعلية أداء الإدارة، إلا أن البعض يرى أن الازدواج سيساعد على تحسين فاعلية الإدارة؛ وذلك لأن المدير التنفيذي سيكون لدية القدرة على الرقابة على الاجتماعات، واختيار أعضاء مجلس الإدارة.

وتتطلب حوكمة الاجتماعية والبيئية والجيدة الالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية التي ترشيد إدارة البيئة لأختاذ قرارات سليمة، لقد أثبتت الخبرة الدولية أن سماح الحكومات "بمشاركة" المؤسسات المدنية والمنتفعين وإعطائهم مجالاً أوسع في إدارة وتخطيط البيئة له مردود إيجابي على تنمية البيئة، خاصة مع توافر أنظمة وتشريعات تعمل على تحسين عملية حوكمة البيئة. كما أن تفعيل المشاركة أثناء مرحلة اتخاذ القرار وفي مراحل التنفيذ وصنع السياسات البيئية يعني سلامة القر ار

ويضمن حماية البيئة وسلامة الأفراد، وبالتالي يخلق الثقة في السياسات الموضوعة في هذا المجال.

وأهتم الباحثان باختبار العلاقة بين خصائص تشكيل مجلس الإدارة من حيث مدى قيام شخص واحد بالجمع بين وظيفتي العضو المنتدب ورئيس مجلس الإدارة، وبالإضافة إلى نسبة المدريرين غير التنفيذين من ذوى الخبرة في مجلس الإدارة من جهة، والإفصاح الاختياري من جهة أخرى، وقد تكون عينة الدراسة من ٣٨٥ شركة مقيدة ببورصة هونج كونج، وقد تم دراسة التقارير السنوية لهذا الشركات بهدف تحديد مدى تطبيق آليات الحوكمة داخل تلك الشركات ومستوى الإفصاح الاختياري بها، حيث اعتمدت الدراسة على فريضة أن الشفافية وترتبط وتفعيل آليات حوكمة الشركات، وقد تم قياس مستوى الإفصاح الاختياري من خلال مؤشر للإفصاح الاختياري يتكون من ٤٤ بند يرتبطون بثلاث مجموعات رئيسية من المعلومات تتمثل في: معلومات عامة الشركة، ومعلومات تتعلق بأداء الشركة بلإضافة إلى معلومات غير مالية، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تتميز بقيام شخص واحد بالجمع بين وظيفتي العضو المنتدب ورئيس مجلس الإدارة، وترتبط بمستوى إفصاح اختياري أقل من الشركات التي لايوجد بها هذا الازدواج، وان هذا التأثير السلبى يضعف مع زيادةنسبةالذمديرين غير التنفيذين ذوى الخبرة.

وقام الباحث بالدراسة باختبار أثر وجود متطلبات وقواعد للإفصاح البيئي والاجتماعي صادرة عن هيئات حكومية وهيئة سوق الأوراق المالية على مستوى وجودة الإفصاح البيئي متمثلا ذلك في توفير معلومات بيئية وملائمة وقابلة للتحقق ،وقد اعتمدت الدراسة على عينة من ١٧٠ شركة أمريكية و١٥٦ شركة كندية، وقد تم فحص التقارير السنوية لتلك الشركات لمعرفة أثر متطلبات الإفصاح البيئي والاجتماعي في تحسين الإفصاح البيئي والاجتماعي، وقد توصلت الدراسة إلى أن إصدار قواعد خاصة بالإفصاح البيئي ذات قوة إلزامية سوف يؤدي إلى زيادة جودة ومستوى الإفصاح البيئي، وقد ركزت الدراسة على ذلك من خلال مقارنة الوضع بين البيئة الكندية والامريكية، ففي الولايات المتحدة الامريكية أدت الفرض الإلزامية للمعايير والقواعد الخاصة بالإفصاح البيئي من خلال ممارسات بورصة الأوراق المالية وكذلك إصدارات المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) إلى زيادة إهتمام الشركات الأمريكية بالإفصاح عن أدائها البيئي مقارنة بالشركات الكندية، حيث أصدرت المعهدالكندى للمحاسبين القانونيين (CICA) عدداً من الإرشادات الخاصة بالمعاجة المحاسبية للجوانب البيئية، والتي كان لها قوة إلزامية أقل.

٥- الدراسة التطبيقية

لتحقيق أهداف الدراسة التطبيقية صمم الباحث مؤشر للإفصاح للتعرف علي الإفصاح عن معلومات الاستدامة في التقارير السنوية التي تصدرها الشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية، وقد مرت عملية إعداد مؤشر للإفصاح بالخطوات التالية:

- قام الباحث بالاطلاع علي أدبيات البحث في مجال الإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة من خلال التقارير السنوية التي تصدرها الشركات.
- عرض المؤشر بصورته الأولية علي السادة المشرفين (٥٧) عبارة، وقد تم تعديل ما رأوا تعديله.
- تم وضع الاداة في صورتها النهائية.

وللتأكد من مدي صلاحية هذه الأداة للتطبيق قام الباحث بالاتي:

■مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة بشكل أساسي من كافة المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، ويعد سوق بغداد للأوراق المالية أول سوق منظم في العراق، حيث تأسس بموجب قانون رقم (٢٤) لسنة ١٩٩١م بقرار مجلس قيادة الثورة المرقم (٢٦٨) في ١٩٩١/٨/٦م، ولقد افتتح سوق بغداد رسميًا في ١٩٩٢/٣/٢٣م، ليعطي الانطلاقة العملية الواسعة لسوق تداول الأوراق المالية في العراق، بعد ان كانت هناك بدايات متواضعة يديرها البنك المركزي العراقي والمصرف الصناعي.

ويتولى إدارة السوق مجلس المحافظين، وقد تشكل المجلس بموجب قانون الأوراق المالية المؤقت، وتم تسمية أعضائه من قبل مجلس الحكم العراقي، ونشرت في الوقائع العراقية بالعدد المرقم (٣٩٨٣) الصادر في حزيران ٢٠٠٤م، بعد على موافقة هيئة الأوراق المالية وإجازة مزاولة النشاط.

وتبلغ المنشآت المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لعام ٢٠١٥ (٩٨) منشأة، مقسمة إلى تسعة قطاعات، بواقع (٢٤) منشأة مصرفية، (٥) منشأة تأمين، (٩) منشآت استثمار، و(١٠) منشأة خدمية، و(٢٥) منشأة صناعية، و(١٠) منشآت فندقية وسياحية، و(٦) منشآت زراعية، و(٢) منشآت اتصالات، (٧) منشآت تحويل مالي.

■عينة الدراسة

تشمل عينة الدراسة النهائية ثلاثين الشركة بعد أنه تم استبعاد الشركات التي لا تتوافر عنها كافة البيانات اللازمة لتشغيل نموذج الدراسة عددهم (٦٨) شركة، تحديداً لم يتمكن الباحث من الحصول على البيانات التي تتعلق بمتغيرات حوكمة الشركات

على كافة الشركات المدرجة ببورصة العراق للأوراق المالية، لما اضطره إلى استبعاد تلك الشركات ومن ثم تمثل الرقم النهائى لعينة الدراسة في (٣٠) شركة في مايلي الشركات المدرجة ببورصة العراق للأوراق المالية:

■ادخال البيانات

تم ادخال بيانات أنشط ٣٠ شركة من الشركات المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية من خلال استخدام برنامج التحليل الاحصائي (SPSS, 22) وتتمثل تلك البيانات وفقاً للنموذج في بيانات حوكمة الشركات وعدد من المتغيرات الحاكمة والإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة من خلال التقارير السنوية التي تصدرها الشركات.

■مصادر جمع البيانات

اعتمدت الدراسة علي عدة مصادر ثانوية تتمثل في (١) كتاب الافصاح لأنشط ثلاثون شركة والذي يشتمل علي تقارير الاستدامة وتشكيل مجلس الادارة وهيكل ملكية الشركات، (٢) التقارير المالية السنوية التي تقوم الشركة بنشرها إما عن طريق المواقع الالكترونية للشركة أو البورصة العراقية.

■الأساليب الاحصائية المستخدمة

اولاً: الأساليب الاحصائية الوصفية

تم استخدام هذه الاساليب للحصول علي قراءات عامة عن عينة البحث وتضمنت الاساليب الاحصائية استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات والنسب المئوية.

ثانياً: معامل الارتباط لبيرسون

وتم استخدام هذا الاسلوب لإيجاد الارتباط بين المتغيرات المستقلة والتابعة وذلك لاختبار صحة الفروض.

ثالثا: معادلة بيرسون لمعامل الارتباط

$$r = \frac{n(\sum X_i Y_i) - (\sum X_i)(\sum Y_i)}{\sqrt{n(\sum X_i^2) - (\sum X_i)^2}\sqrt{n(\sum Y_i^2) - (\sum Y_i)^2}}$$

رابعـــا: نمـــوذج الانحدار

يعتمد الباحث في اختبار فروض الدراسة علي نموذج تشغيل الانحدار، والذي يبني علي أن الإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة من خلال التقارير السنوية

دالة في متغيرات الحوكمة والمتغيرات الحاكمة من خلال العلاقة التالية:

مؤشر الافصاح المحاسبي = د(متغيرات حوكمة الشركات + متغيرات حاكمة الشركات).

وبذلك يمكن صياغة نموذج الانحدار الخطي علي النحو التالي:

Y=Bo+B1(X1) +B2(X2) +B3(X3) +B4(X4) +B5(X5) +B6(X6)+ Ɛ+B7(X7)+ B8(X8)+ B9(X9)+ B10(X10)

حيث:

Y: المتغير التابع (الافصاح المحاسبي)

Bo: ثابت الانحدار

B1,B2,B3,B4,B5,B6: معاملات الانحدار لمتغيرات حوكمة الشركات.

B7,B8,B9,B10: معاملات الانحدار لمتغيرات حاكمة الشركات.

Ɛ: بند الخطأ العشوائي.

نتائج اختبار فروض الدراسة

تستعرض الدراسة في هذا الجزء نتائج تحليل البيانات الوصفية للدراسة واختبار الفروض الاحصائية باستخدام نموذج الانحدار وأيضًا المقارنة بين القطاعات المختلفة من حيث المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة.

إختبار مصداقية مؤشر الافصاح

استخدمت الدراسات السابقة مؤشر الافصاح لاختبار محددات مستويات الافصاح في الشركات، وقد توصلت الي نتائج قوية ومدعمة، وقد أظهرت تلك الدراسات بوضوح أن مؤشر الافصاح تعد اداة بحثية مفيدة، وعلي الرغم من ذلك فإن مستوي الافصاح المحاسبي ليس من السهولة قياسه وذلك بسبب أن تطوير وتطبيق مؤشر الافصاح يحتاج الي تقيمات ذاتية من قبل الباحثين يستخدمون هذه الاداة، نتيجة لذلك فإنه من الضروري تقييم مصداقية مقياس النتائج.

إختبار الثبات

تم استخدام معامل الفا كرونباخ لاختبار الثبات وذلك لكل من:

١- مجموعة بنود الافصاح الفرعية، وقد وجد أن معامل الثبات تراوح ما بين (٠.٨٢٦ : ٠.٨٧٦)، وهي درجة ثبات عالية.

٢- مؤشر الافصاح العام والمجموعات الفرعية، وقد وجد أن معامل الثبات بلغ (٠.٨٩٠)، وهي درجة ثبات عالية.

٣- متغيرات الدراسة ككل(التابعة والمستقلة) وقد وجد أن معامل الثبات بلغ

(٠.٨٢٦)، وهي درجة ثبات عالية.

وهذا يعني أن هذا المؤشر يعطي توصيفاً ثابتاً للإفصاح المحاسبي وبمعني أخر أنه يوفر بيانات ثابتة الاستدلال أياً كان نوع العينة المستخدمة بعد ذلك.

ولا يوجد معيار لاختبار دلالة تلك النتيجة إحصائياً، ولكن يري بعض الباحثين أن معامل الارتباط يعد مقبولاً لتقييم مصداقية المقياس عندما يتراوح بين ٠.٧٠ : ٠.٨٠ ، والذي يشير الي ان الارتباط يكون ضعيفاً جداً من خلال خطأ القياس العشوائي.

تحليل النتائج الوصفية للدراسة

وقد تم تقسيم المؤشر الي أربع مجموعات كالتالي:

- **المجموعة الأولي: الإفصاح عن المعلومات الاجتماعية**

يتضح من نتائج اختبار العينة ان متوسط الافصاح عن المعلومات الاجتماعية ٦.٩٧، وأن الوسيط ٧، وهذا يشير الي أن ٦٤% من عينة أفصحت عن المعلومات الاجتماعية وقد بلغ الحد الأقصي للإفصاح عن بنود عن المعلومات الاجتماعية ١١، في حين بلغ الحد الأدنى للإفصاح عن المعلومات الاجتماعية ٢، فقط من المعلومات الموجودة في المؤشر.

- **المجموعة الثانية: الإفصاح عن المعلومات البيئية**

يتضح من نتائج اختبار العينة ان متوسط الافصاح عن المعلومات البيئية ٥.٤٣، وأن الوسيط هو ٥.٥ ، وهذا يشير الي أن ٦٩% من عينة أفصحت عن المعلومات البيئية وقد بلغ الحد الأقصي للإفصاح عن بنود عن المعلومات البيئية ٨، في حين بلغ الحد الأدنى للإفصاح عن المعلومات البيئية ١، فقط من المعلومات الموجودة في المؤشر.

- **المجموعة الثالثة: الإفصاح عن المعلومات الحوكمية**

يتضح من نتائج اختبار العينة ان متوسط الافصاح عن المعلومات الحوكمية ١٢.٧٣، وأن الوسيط ١٢، وهذا يشير الي أن ٦٧% من العينة أفصحت عن المعلومات الحوكمية وقد بلغ الحد ا الأقصي للإفصاح عن بنود عن المعلومات الحوكمية ١٨، في حين بلغ الحد الأدنى للإفصاح عن المعلومات الحوكمية ٧، فقط من المعلومات الموجودة في المؤشر.

- **المجموعة الرابعة : الإفصاح عن المعلومات المتنوعة**

يتضح من نتائج اختبار العينة ان متوسط الافصاح عن المعلومات المتنوعة ١٤.٣٧، وأن الوسيط ١٤.٥ ، وهذا يشير الي أن ٧٣% من عينة أفصحت عن المعلومات المتنوعة وقد بلغ الحد الأقصي للإفصاح عن بنود عن المعلومات المتنوعة ١٩،في حين بلغ الحد الأدنى للإفصاح عن بنود المعلومات المتنوعة ٩، فقط من المعلومات الموجودة في المؤشر.

الجدول (١)
الاحصاء الوصفي للمتغير التابع

م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اعلي درجة	اقل درجة
	متغيرات الحوكمة				
١	تركز الملكية	%7.37	2.08	12	5
٢	عدد أعضاء مجلس الادارة	%8.30	3.59	16	5
٣	عدد الاعضاء المستقلين في مجلس الادارة	83%	0.38	%١٠٠	%63.5
٤	الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي	53%	0.51	1	0
٥	وجود لجنة المراجعة	77%	0.43	1	0
٦	نوع مكتب المراجعة	63%	0.49	1	0
	المتغيرات الحاكمة				
١	حجم الشركة	2.07%	0.83	3	1
٢	مؤشر السيولة	57.27%	8.13	73%	45%
٣	مؤشر المديونية	14.63%	2.87	21%	9%
٤	مؤشر الربحية	60.40%	9.39	79%	42%

يتضح من الجدول (١) البيانات الوصفية للمتغيرات المستقلة (متغيرات الحوكمة) والمتغيرات الحاكمة (خصائص الشركات) وتوضح النتائج أن نسبة تركز الملكية قد تراوحت ما بين ٥% الي ١٢% والانحراف المعياري ٢٠٨% والمتوسط الحسابي ٧.٣٧% ، وتراوحت نسبة أعضاء مجلس الإدارة ما بين ٥ الي ١٦ والانحراف المعياري ٣.٥٩ والمتوسط الحسابي ٨.٣٠، وتراوحت نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة ما بين ٦٣.٥ الي ١٠٠ والانحراف المعياري ٠.٣٨ والمتوسط الحسابي ٨٣، وتراوحت الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي ما بين ٠% الي ١% والانحراف المعياري ٠.٥١ والمتوسط الحسابي ٥٣، وتراوحت وجود لجنة مراجعة ما بين ٠% الي ١% والانحراف المعياري ٠.٤٣% والمتوسط الحسابي ٧٧%، وتراوح نوع مكتب المراجعة ما بين ٠% الي ١% والانحراف المعياري ٠.٤٩% والمتوسط الحسابي ٦٣%.

اما بالنسبة للمتغيرات الحاكمة فيتضح من من الجدول (٤) أن حجم الشركات قد تروح ما بين ١% الي ٣% والانحراف المعياري ٠.٨٣% والمتوسط الحسابي ٢.٠٧%، وتراوح مؤشر السيولة ما بين ٤٥% الي ٧٣% والانحراف المعياري ٨.١٣ والمتوسط الحسابي ٥٧.٢٧، وتراوح مؤشر المديونية ما بين ٩% الي ٢١%

والانحراف المعياري ٢.٨٧% والمتوسط الحسابي ١٤.٦٣%، وتراوح مؤشر الربحية ما بين ٤٢% الي ٧٩% والانحراف المعياري ٩.٣٩% والمتوسط الحسابي ٦٠.٤٠%.

وقد قام الباحث بدراسة مشاكل الانحدار التي يمكن أت يتعرض لها نموذج الانحدار نتيجة للعلاقة بين المتغيرات المستقلة وهي:

١- الارتباط الذاتي(autocorrelation)

حيث استخدم الباحث اسلوب **(Durbin-Watson)** وتوصل الي معامل يعادل ٢.٣١٠، وبالكشف عنه وجد أنه لا يوجد ارتباط ذاتي في ظل هذا العامل.

٢- الأزواج الخطي (multicollnearity)

وقد وجد ان كل قيم معامل التضخم **(Variance in flation factor "VIF")** اقل من ٢، حيث اقصي قيمة للمعاملات هي ١.٩ وذلك لمتغير حجم الشركة، وهذا يؤكد عدم وجود مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المفسرة في نموذج الانحدار، ويمكن اختبار وجود ازدواج خطي من خلال مصفوفة الارتباط الجدول (٢) والذي يكشف أن مشكلة الازدواج الخطي تعد منخفضة.

الجدول (٢) مصفوفة الارتباط (بيرسون) لمتغيرات الدراسة

المتغيرات	تركز الملكية	أعضاء مجلس الادارة	الاعضاء المستقلين	الفصل بين الوظائف	وجود لجنة المراجعة	نوع مكتب المراجعة	حجم الشركة	مؤشر السيولة	مؤشر المديونية	مؤشر الربحية	مؤشر الافصاح ككل
تركز الملكية	1										
أعضاء مجلس الادارة	.697**	1									
الاعضاء المستقلين	.099	.025	1								
الفصل بين الوظائف	.256	.089	.388*	1							
وجود لجنة المراجعة	.626**	.458*	.432*	.478**	1						
نوع مكتب المراجعة	.645**	.515**	.071	.217	.675**	1					
حجم الشركة	.567**	.353	.045	-.073	.405*	.402*	1				
مؤشر السيولة	.532**	.364*	.156	.295	.474**	.337	.602**	1			
مؤشر المديونية	.683**	.375*	.358	.418*	.875**	.573**	.580**	.470**	1		
مؤشر الربحية	.640**	.503**	.118	.262	.554**	.295	.697**	.780**	.582**	1	

مؤشر الافصاح ككل	.768**	.521**	.150	.345	.508**	.335	.638**	.750**	.623**	.832**	1

***الفروق دالة عند مستوي معنوية ٥%**

****الفروق دالة عند مستوي معنوية ١%**

٣- عدم ثبات البيانات (hetrscedasticity)

قام الباحث بالتحقق من عدم وجود مشكلة في ثبات التباينات، وذلك باستخدام معامل ارتباط سبيرمان بين القيم المطلقة لبواقي نموذج الانحدار والقيم المتوقعة للمتغير التابع من نموذج الانحدار، وقد وجد أنها غير دالة احصائياً حيث ان قيمتها ٠.٦٢٣ (p> ٠.٠٥) .

وذلك تحقق شروط استخدام نموذج الانحدار العام دون مشاكل قياسية تؤثر في نتائجة ويمكن عرض نتائج تحليل الانحدار علي النحو التالي:

اولاً: تحليل الانحدار علي النحو العام (علي مستوي مؤشر الافصاح ككل)

تم الاعتماد علي برنامج (***SPSS***) في إجراء التحليلات الاحصائية، ويعرض الجدول (٣) نتائج تحليل الانحدار التي تم التوصل اليها:

الجدول (٣) : نتائج تحليل الانحدار العام علي مستوي الافصاح ككل

الفروض	المتغيرات	المعاملات غير المعيارية		المعاملات المعيارية	قيمة T	قيمة (P)	معامل الارتباط	العلاقة المتوقعة	نتيجة اختبار الفرض
		معامل الانحدارB	الخطأ المعياري	Beta					
الاول	تركز الملكية	1.726	.720	.432	2.398	.039	.768*	+	رفض
الثاني	عدد أعضاء مجلس الادارة	.115	.314	.050	4.431	.000	.521*	+	رفض
الثالث	عدد الاعضاء المستقلين في مجلس الادارة	.625	2.102	.032	.298	.769	.150	+	قبول

الرابع	الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي	2.663	2.651	.122	1.004	.328	.345	+	قبول
الخامس	وجود لجنة المراجعة	5.887	4.431	.360	3.793	.000	.508*	+	رفض
السادس	نوع مكتب المراجعة	-2.014	2.805	-.119	-.718	.481	.335	+	قبول
السابع	حجم الشركة	.002	1.793	.000	4.330	.000	.638*	+	رفض
الثامن	مؤشر السيولة	.255	.152	.250	2.508	.036	.750*	+	رفض
التاسع	مؤشر المديونية	4.969	4.125	.304	3.257	.000	.623*	+	رفض
العاشر	مؤشر الربحية	.316	.182	.357	3.739	.000	.832*	+	رفض
معامل التحديد(R^2) = ٠.٨٥٦			معامل التحديد المعدلR^2 = ٠.٧٨٠						
قيمة F = ١١.٨٨٨			Sig.= .000 *معنوية عند ٠.٠٥						
نتيجة اختبار Durbin-Watson = ٢.٣١٠			ن حجم العينة = ٣٠						

***الفروق دالة عند مستوي معنوية ٥%**

وتبين من نتائج تحليل الانحدار العام والموضحة في الجدول السابق ان نموذج الانحدار دال حيث ان هناك معنوية لاختبار F (معنوية F= صفر) ، وفيما يتعلق بنتائج اختبار الفروض نجد ان هناك علاقة موجبة وذات دلالة احصائية بين تركز الملكية، عدد أعضاء مجلس الادارة، وجود لجنة المراجعة، حجم الشركة، مؤشر السيولة، مؤشر المديونية، مؤشر الربحية، فقيمة معامل الانحدار موجبة مما يعني رفض الفرضيات **(الاول – الثاني – الخامس- السابع- الثامن- التاسع- العاشر)**، وبالنسبة **للفرض الثالث** نجد ان هناك علاقة موجبة ضعيفة (٠.١٥٠) وغير دالة احصائياً بين عدد الاعضاء المستقلين في مجلس الادارة ومستوي الافصاح المحاسبي، وبذلك يتم قبول **الفرض الثالث**، وبالنسبة **للفرض الرابع** نجد ان هناك علاقة موجبة ضعيفة (٠.٣٤٥) وغير دالة احصائياً بين الفصل بين وظيفتي رئيس

مجلس الادارة والمدير التنفيذي ومستوي الافصاح المحاسبي، وبذلك يتم قبول **الفرض الرابع**، وبالنسبة **للفرض السادس** نجد ان هناك علاقة موجبة ضعيفة (٠.٣٣٥) وغير دالة احصائياً بين نوع مكتب المراجعة ومستوي الافصاح المحاسبي، وبذلك يتم قبول **الفرض السادس**.

وقد توصل الباحث في ظل نموذج الانحدار العام الي ان قيمة **(R^2)** = **٠.٨٥٦** وهي تشير الي ان نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحث قادر علي تفسير ٨٥.٦% من الاختلاف في مستوي الافصاح المحاسبي في عينة الشركات الخاضعة للدراسة، وتشير كذلك قيمة **(R^2)** المعدلة الي ان **٧٨%** من الاختلافات في المتغير التابع في نموذج الانحدار المستخدم من قبل الباحث يمكن تفسيره بواسطة الاختلافات في المتغيرات المستقلة، وكذلك عند مستوي معنوية ٥%.

ثانياً: تحليل الانحدار العام (Enter) (على مستوى المجموعات الفرعية لمؤشر الافصاح المحاسبي)

قام الباحث بتحليل الانحدار وذلك علي مستوي المجموعات الفرعية لمؤشر الافصاح ويعرض الجدول (٤) المتغيرات التي معاملات انحدارها دالة احصائياً علي مستوي كل مجموعة فرعية لمؤشر الافصاح.

الجدول (٤) نتائج تحليل الانحدار العام علي مستوي المجموعات الفرعية لمؤشر الافصاح المحاسبي

المتغيرات	الافصاح عن المعلومات الاجتماعية		الافصاح عن المعلومات البيئية		الافصاح عن المعلومات الحوكمية		الافصاح عن المعلومات المتنوعة	
	قيمة (R)	قيمة (P)	قيمة (R)	قيمة (P)	قيمة (R)	قيمة (P)	قيمة (R)	قيمة (P)
تركز الملكية (+)	.552*	.002	.468*	.009	.659*	.000	.775*	.000
أعضاء مجلس الادارة (+)					.529*	.003	.517*	.003
الفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي (+)							.407*	.026

وجود لجنة المراجعة(+)	*.400	.028			*.490	.006	*.500	.005
نوع مكتب المراجعة(+)							*.417	.022
حجم الشركة(+)	*.564	.001	*.567	.001	*.545	.002	*.439	.015
مؤشر السيولة(+)	*.544	.002	*.550	.002	*.661	.000	*.671	.000
مؤشر المديونية(+)	*.546	.002			*.547	.002	*.589	.001
مؤشر الربحية(+)	*.643	.000	*.697	.000	*.743	.000	*.642	.000

***الفروق دالة عند مستوي معنوية ٥%**

بمقارنة نتائج الجدول السابق علي مستوي المجموعات الفرعية للمؤشر بما تم التوصل اليه علي مستوي المؤشر ككل نجد ان هناك اتفاقاً فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات المتنوعة للشركات حيث توجد علاقة موجبة قوية وذات دلالة احصائية بين (تركز الملكية وأعضاء مجلس الادارة والفصل بين وظيفتي رئيس مجلس الادارة والمدير التنفيذي و وجود لجنة المراجعة و نوع مكتب المراجعة و حجم الشركة و مؤشر السيولة و مؤشر المديونية و مؤشر الربحية) ومستوي الافصاح المحاسبي للمعلومات المتنوعة.

اما فيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات الاجتماعية فقد وجد أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة احصائية بين (تركز الملكية و وجود لجنة المراجعة وحجم الشركة ومؤشر السيولة ومؤشر المديونية ومؤشر الربحية) ومستوي الافصاح المحاسبي للمعلومات الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالإفصاح عن المعلومات الحوكمية فقد وجد أن هناك علاقة موجبة ذات دلالة احصائية بين (تركز الملكية و أعضاء مجلس الادارة و وجود لجنة المراجعة وحجم الشركة ومؤشر السيولة ومؤشر المديونية ومؤشر الربحية) ومستوي الافصاح المحاسبي للمعلومات الحوكمية.

٦- نتائج الدراسة

١. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركز الملكية والإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة من خلال التقارير السنوية للشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية".

٢. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة والإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة من خلال التقارير السنوية للشركات المدرجة

بسوق العراق للأوراق المالية.
٣. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء المستقلين مجلس الإدارة والإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة من خلال التقارير السنوية للشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية.
٤. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفصل بين وظيفتى رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي والإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة من خلال التقارير السنوية للشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية".
٥. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفصل بين وجود لجنة المراجعة والإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة من خلال التقارير السنوية للشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية.
٦. لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع مكتب المراجعة والإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة من خلال التقارير السنوية للشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية".
٧. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين حجم الشركة والإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة من خلال التقارير السنوية للشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية".
٨. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر السيولة والإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة من خلال التقارير السنوية للشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية".
٩. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر المديونية والإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة من خلال التقارير السنوية للشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية".
١٠. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الربحية والإفصاح المحاسبي عن معلومات الاستدامة من خلال التقارير السنوية للشركات المدرجة بسوق العراق للأوراق المالية".

٧- توصيات الباحث

١- ضرورة وجود إطار جيد للحوكمة تدار الشركة من خلاله يمكن أن يؤدى إلى تحسين جودة الإفصاح.
٢- ضرورة وجود تعليمات أو لوائح لتنظيم ممارسات حوكمة الشركات في الشركات العراقية.
٣- يجب تدعيم ممارسات المحاسبة والمراجعة السليمة وتدعيم وتشجيع ممارسات

حملة الاسهم لحقوقهم المكفولة، وتحقيق العدالة الاجتماعية بالاضافة إلى حماية البيئة، ومن ثم تحقيق التنمية المستدامة.

٤- ضرورة استكمال الإطار القانوني الذي يضمن التطبيق السليم للحوكمة، ومنها إصدار قانون سوق المال المعدل، وقانون الشركات الموحد، وقانون مزاولة مهنة المحاسبة والمراجعة، وقانون الإفلاس بالاضافة إلى معايير حماية البيئية.

٥- أن تفصح الشركة عن المعلومات الضرورية مثل سياساتها البيئية، أو مبادرات السئولية الاجتماعية.

- المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية

١) أبوزر، عفاف ،سحق، **" النظم المتكاملة للتدقيق الداخلي ودوره في إستراتيجية وإدارة المخاطر لدعم استدامة الشركات"**، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي المهني الدولي الأول في رام الله/ فلسطين، بعنوان " دور الجمعيات الهيئات المهنية فب تطوير وتنظيم مهنة الحسابات، ٧-٨ تشرين ثاني ٢٠١٢.

٢) ايشو قليتا، عشتار قسطنطين،**"مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بإصدار تقرير استدامة وتطوير وفقاً لمبادئ المبادرة العالمية للتقارير"**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

٣) بدوي، محمد عباس، البلتاجي، يسري محمد، **" المحاسبة في مجال التنمية المستدامة بين النظرية والتطبيق"**،ط١، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ٢٠١٣.

٤) دادن، عبدالوهاب، و حفيصي، رشيد، **" تحليل المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الصينية والمؤسسات الجزائرية كبعد للإدماج في حوكمة الشركات"** لملتقى العلمي الدولي حول : آليات حوكمة المؤسسات و متطلبات تحقيق التنمية المستدامة، ورقلة، الجزائر، ٢٥ -٢٦ نوفمبر ٢٠١٣.

٥) دياب، رنا مصطفى، **" واقع تطبيق معايير الحوكمة المؤسسية في المصارف الإسلامية في فلسطين"** رسالة ماجستير القيادة والإدارية، وأكادمية الإدارة والسياسة، جامعة أقصى، ٢٠١٤.

٦) شرف، أحمد عبدالقدر، **" مدخل مقترح لتأكيد استدامة الشركات المصرية وانعكاسه على إدراك أصحاب المصالح: دراسة مقرنة"**، رسالة وأطروعة الدكتوراه في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.

٧) الصاوي، عفت أبوبكر محمد، **نموذج مقترح للإفصاح المحاسبي عن التقارير الاستدامة دراسة تطبيقية"**، مجلة كلية التجارة العلمية، جامعة الإسكندرية، الجلد ٤٨، الحزء ٢، العدد الثاني، يوليو٢٠١٢.

٨) طارق، سعد محمد، **" قياس مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية "**، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد والإدارة، مجلد ٢٣، عدد ١، ٢٠٠٩.

٩) عبد المنعم، أسامة، العجلوني، أحمد طه، **" تقارير الاستدامة: التجسيدد الحقيقي للحاكمية**

المؤسسية في الشركات- دراسة ميدانية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين"، مجلة جامعة الأنبار لعلوم الاقتصادية والإدرية، المجلد ٥، العدد ١٠، ٢٠١٣.

١٠)العرموطي، احمد عدنان، **"أثر محاسبة الإستدامة على تقارير الإبلاغ المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان"**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن،٢٠١٣.

١١)عمر، زينب إمام عبد الحافظ، **" القياس والتقرير المحاسبي عن عمليات التمية المستدامة دراسة تطبيقية على قطاع البنرول في مصر"**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، ٢٠١٣.

١٢)عنيزة، حسين هادى، و على، ماهر ناجي، **"تأثير الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالقوائم المالية في قرارات مستخدمي هذه القوائم"**، إلى كلية الإدرة والاقتصاد، جامعة الكوفة، ٢٠١٠.

١٣) قاسيمي، آسيا، **" التنمية المستدامة بين الحق في ساتغلال الموارد الطبيعية والمسؤولية عن حماية البيئة مع الإشارة إلى التجربة الجزائرية"**، الملتقى الدولي الثاني السياسات والتجارب التنموية بالمجال العربي والمتوسطي التحديات، التوجهات، الافاق، باجة (تونس)، ٢٠١٢.

١٤)الكفراوي، هشام محمد أحمد، **" أثر لإفصاح المحاسبي في التقارير الاستدامة غلى قرار الاستثمار طويل الأجل- دراسة تطبيقية"**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٢٠١٦.

١٥) محمد، سارة احمد عبدالفتاح، **" نموذج مقترح لقياس وتفسير محددات مستوى الإفصاح الاختياري بالتقارير المالية "**، رسالة ماجستير في المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٢.

١٦) محمد، عمرو محمد خميس، **"أثر تفعيل آليات حوكمة الشركات على مستوى الإفصاح البيئي الاختياري مع دراسة تطبيقية على بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"**، رسالة ماجستير في المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٠.

١٧) المشهراوي، زاهر حسني قاسم، **" استخدام نموذج قياس تكاليف تيار القيمة الأغراض تدعيم استراتجية الاستدامة في ظل بيئة التصنيع المرشد (دراسة تطبيقية)"**، رسالة ماجستير في المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٥.

١٨)نصار، أسماء وجيه عبدالحفيظ، **" أثر تطبيق آليات حوكمة الشركات على المحتوى المعلومات في سوق الأوراق المالية (دراسة تطبيقية)**، رسالة ماجستير في المحاسبة المراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٠١٥.

١٩) هيكل، فوزى محمد، **" إطار مقترح لتطوير وظيفة المراجعة الداخلية بهدف ترشيد مستوى الإفصاح الاختياري في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية (دراسة ميدانية) "**، مجلة المحاسبة المصرية، كلية التجارة، جامعة القاهرة، السنة الثانية العدد ٣، سنة ٢٠١٢.

٢٠) يوسف، زكي محمود عطوة، **" دوافع آثار الإفصاح الاختياري عن المعلومات المحاسبية مع دراسة تطبيقية"**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية التجارة. جامعة المنصورة، ٢٠١٣.

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1) Asongu, J.J,. **"The Legitimacy of Strategic Corporate Social**

Responsibility as a Marketing Tool", Journal of Business and Public Policy", JBPP: 2007, Vol. 1, No 1.

2) Bebbington, Jan & Higgins, Colin & Frame, Bob," **Initiating Sustainable Development Reporting"** Evidence from New Zealand, Accounting, Auditing & Accountability Journal , 2009, Vol. 22 No. 4.

3) Bewely, K. " The Impact of financial reporting regulation on the market valuation of reported environmental liabilities: preliminary evidence form USA and Canadian companies" **Journal of International Financial Management and Accounting** 16: 11-49, 2005.

4) Botosan, C. A. **"Disclosure level and the cost of equity capital"**, The Accounting Review, 72(3), pp. 323-249, 1997.

5) DAVID S. GELB, " **Managerial ownership and accounting disclosure: an empirical study",** Review Quantitative Finance and Accounting, Vol. 15. 2000.

6) Ernst & Young. **"Non-Financial Reporting"** 2009.

7) Global Reporting Initiative (GRI. **"Sustainability guidelines on economic, environmental and social performance"** 2002. @http// www.Globalreporting.org.

8) Global Reporting Initiative (GRI. **"Sustainability guidelines on economic, environmental and social performance"** 2002. @http// www.Globalreporting.org.

9) Gul, F., and S. Leung. "Board lea dership outsid directors Xxpertise and voluntary coroorate disclosure" **Journal of Accounting and public policy** 23:351-379, 2004.

10) International Finance Corporation, **"Corporate Governance Manual", 1999, Available** at: **www.*ifc.org.p.8*.**

11) Klaus, Hopt J., Comparative Corporate Governance, the State of Art and International Regulation, "**The American Journal of Comparative Law",** Vol. 59, 2011.

12) Klumpes, P. " Financial sustainability, Accounting and Society: Theory and evidence." **Electronic copy available at:** http://ssrn.com/abstract= 1825864. 2011.

13) KPMG, **"The KPMG survey of corporate responsibility reporting 2013",** KPMG International Cooperative, Swiss, 2013.

14) M., Jonathan and Harris, **"Basic Principles of Sustainable Development**", Global Development and Environment Institute, working

paper, 2004.

15) Mathews, M.R., **"Mega-Accounting and Reporting; A proposal for further Development",** International Review of Business Research Papers, 2009, (5) 2: 329-339.

16) Omaima Hassan, and Claire Marston, **" Disclosure measurement in the empirical accounting literature",** a review article, Economics and Finance Paper Series, Brunel University, working Paper No. 2010.

17) Organization For Economic Co- operation and Development (OECD), **"Principles of Corporate Governance" 2004, WWW.oecd.org.**

18) P.M. Healy, K.G. Palepu, **" Information asymmetry, corporate disclosure and the capital markets: A Review of empirical disclosure literature",** Journal of Accounting and Economics. 2001, Vol. 31.

19) Russell, S. L. and, I, Thomson , " Analyzing the role of sustainable development indicators in accounting for and constructing a sustainable Scotland. **Accounting forum** 2009, 33 (3): 225-044.

20) Wheeler, D., and J. Elkington. " The end of the corporate environmental report? Or the Advent of cybernetic sustainability reporting and communication, " **Business strategy and the Environment,** 2001.

21) Wild, John J., K, R, Subrmnyam, **"Financial statement analysis",** Ninth Edition, McGraw – Hill Companies, INC., 2007.

22) World Business Council for Sustainable Development (WBCSD). **"sustainable development reporting: Striking the balance",** 2002, p. 7, @www.wbcsd.org.